خطة إنشاء «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد في ولاية ماين»: ملخص تنفيذي

ظلت ولاية ماين، طوال تاريخها، تُرحِّب بالوافدين والعائلات الذين قدموا من مختلف أنحاء العالم للإقامة فيها. ولطالما أسهم المهاجرون، جيلاً بعد جيلٍ، في تعزيز الركائز الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها ولاية ماين ودعم اقتصادها والقوى العاملة فيها وإثراء مجتمعاتها وثقافتها، وذلك بفضل عملهم بِجِدٍّ في مطاحنها الشامخة على ضفاف أنهارها، وغاباتها الوسيعة ومزارع العائلات المزدهرة فيها، وموانئ الصيد والتجارة الشهيرة على طول سواحلها.

وفي خضم التحديات المتوقع حدوثها مستقبلاً بشأن التركيبة السكانية في الولاية وتشكيلة القوى العاملة فيها، تبرز اليوم، مجددًا، أهمية النظر في السبل التي اتبعتها ولاية ماين في الاستئثار بقلوب الوافدين إليها، أفرادًا وعائلاتٍ، مِمَّن وُلِدوا خارج بلادنا، وشمولهم في أحضان مجتمعها. فمتوسط العمر في ولاية ماين، والبالغ قدره 45.1 عامًا، هو الأعلى في البلاد، بل من المتوقع انخفاض عدد السكان القادرين على العمل في الولاية (أي أولئك الذين تتراوح أعمارهم من 20 عامًا حتى 64 عامًا) بنسبة قدرها 5,3% بحلول عام 2030.[1] كذلك، وعلى نحو ما ورد في تقرير «صناعة النجاح في ولاية ماين» (Making Maine Work) الصادر عام 2022، فاق عدد الوفيات في ولاية ماين عدد الولادات على مدار ما يزيد عن عقد من الزمن، وهو التوجه الذي يُتوقَّع استمراره مستقبلاً ويُشكِّل عقبةً تعترض سبل الولاية إلى تطوير اقتصادها.

لذلك، شدَّدت «إستراتيجية التنمية الاقتصادية العشرية» (10-Year Economic Development Strategy) في الولاية على ضرورة إضافة 75,000 فرد إلى القوى العاملة في الولاية بحلول عام 2030. وقد شدَّدت هذه الإستراتيجية، كذلك، على أن الأولوية القصوى فيها إنما تتمثل في تلبية هذه الحاجة؛ وهو التحدي الذي تتردد أصداؤه، في غالب الأركان، في الوقت الراهن، بوصفه أحد الشواغل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى في ولاية ماين.

وتقول التقارير الصادرة مؤخرًا إن اقتصاد ولاية ماين الراسخ، الذي يتمتع بأحد أفضل معدلات النمو في البلاد، تتسارع وتيرة تطوره على نحو يفوق عدد القوى العاملة في الولاية؛ وهو ما يُبرز مكانة ولاية ماين بوصفها مكانًا مميزًا يستهوي قلوب الناس للإقامة والعمل ومزاولة الأعمال التجارية فيه، وإن كان في ذلك أيضًا تشديد على ضرورة أن تستقطب الولاية مزيدًا من الناس للعمل فيها والاطمئنان إلى قدرتهم على تطوير مساراتهم المهنية وتعزيز قدراتهم على كسب العيش فيها. وهنا تبرز أهمية الدور الذي يُمكِن للمهاجرين الإسهام به في تحقيق مقاصد هذه الإستراتيجية، لا سيما في المجالات الاقتصادية في الولاية التي تحتاج إلى عدد كبير من القوى العاملة، ومنها مجالات الرعاية الصحية والبناء والضيافة.

وقد أورد «مركز ماين للأبحاث والمعلومات بشأن القوى العاملة» (Maine Center for Workforce Research and Information, CWRI) أن الوظائف في ولاية ماين قد بلغت مستوى غير مسبوق على وجه الإطلاق في الأشهر الأربعة المنقضية في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2023، على التوالي؛ وهو الوضع الذي صار فيه عدد الوظائف المتاحة في الولاية ضِعْفَ عدد العاطلين عن العمل فيها، تقريبًا. صحيح أن في قلة عدد العاملين فائدةً للباحثين عن العمل، ولكنها تحد من القدرة على النمو وتُثقِل كاهل الجهات المعنية بالتوظيف في المجالات الرئيسة في الولاية. وقد أورد تقرير «مقاييس النمو» (Measures of Growth) لعام 2023، الذي صدر عن مجلس شؤون النمو الاقتصادي في ولاية ماين» (Maine Economic Growth Council) أنه «من الواجب على ولاية ماين استقطاب المزيد من الناس القادرين على العمل من مختلف الولايات والبلاد الأخرى، واستبقاء المزيد من أبنائها من الشباب الذين وُلِدوا فيها، ومساعدة المزيد من ساكنيها على المشاركة في القوى العاملة فيها؛ وذلك بقصد زيادة أعداد القوى العاملة في الولاية، ومجابهة التوجهات المعاكسة لذلك».

يعتبر تحسين سبل الولاية إلى استقطاب الأمريكيين الجدد وشمولهم في مجتمعاتها واقتصادها إحدى الإستراتيجيات الرئيسة التي يُمكِن الاستعانة بها على تذليل العقبات الديموغرافية التي تعترض سبل الولاية، وتسهم في المساعي المتسعة النطاق التي تُبذَل لتعزيز القوى

[1] المرجع: المكتب المعني بالشؤون الاقتصادية لدى الولاية (State Economist's office):
https://www.maine.gov/dafs/economist/sites/maine.gov.dafs.economist/files/inline-files/Maine%20Population%20Outlook%20to%202030_0.pdf

العاملة فيها؛ وهي الإستراتيجيات التي تشمل، كذلك، تعزيز الهجرة الداخلية وزيادة المشاركة في القوى العاملة، واستبقاء الولاية أبناءها من الشباب، وزيادة فرص تدريب القوى العاملة الموجودة في الوقت الراهن وتطوير قدراتهم.

وفي ذلك فرصة للولاية لتنظر في المقاربات التي تسلكها بشأن تعميم قدرة الوافدين الجدد والمجتمعات المحلية، بوجه عام، على تحصيل وسائل الدعم اللازم من ناحية السياسات وتذليل العقبات اللغوية وسبل الدعم القانوني ووسائل دعم القوى العاملة وجهات العمل، عن طريق إتاحة كل ذلك في مكان واحد يسهل وصولهم إليه، فضلاً عن ابتكار الممارسات اللازمة للتمكين لإحداث التكامل الاقتصادي، واتخاذ القرارات بشأن السياسات استنادًا إلى البيانات الوافية بخصوص مجتمعات المهاجرين والاستعانة بهم على ذلك.

وقد أصدرت حاكمة الولاية، السيدة «جانِت ميلز» (Governor Janet Mills)، يوم 2 أغسطس (آب) عام 2023، أمرًا تنفيذيًا يُوجِب على «مكتب شؤون ابتكار السياسات والمستقبل» (Office of Policy Innovation and the Future, GOPIF)، التابع لمكتب حاكم الولاية، تقديم خطة لاستحداث «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (Office of New Americans, ONA) في حكومة الولاية؛ وهو المكتب الذي يُزمَع تكريس جهوده للمساعدة على شمول المهاجرين الوافدين إلى الولاية على الصعيدين الاقتصادي والمدني في الأمد البعيد.

وقد عقد «مكتب شؤون ابتكار السياسات والمستقبل» (GOPIF)، في خريف عام 2023، وبالتعاون مع المنظمات الحكومية والمحلية، أكثر من مائة اجتماع للتواصل بشأن ذلك، وتلقى الإفادات من أكثر من 800 فرد، ومنهم المعنيون بهذا الشأن من جميع مقاطعات الولاية البالغ عددها ست عشرة مقاطعةً. وكان من بين المنظمات والأفراد الذين شاركوا في اجتماعات المكتب (GOPIF) ممثلون عن مجتمعات المهاجرين في ولاية ماين، وجهات العمل، والغرفة التجارية في الولاية والغرف التجارية المحلية فيها، والمؤسسات المجتمعية، والبلديات، وإدارات المناطق التعليمية (SAUs)، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات الرعاية الصحية ومقدمو الخدمات في هذا المجال، وقيادات الوكالات التابعة للولاية.

وتلقى المكتب (GOPIF)، كذلك، الدعم والتوجيه من «شبكة الولايات الداعمة لمكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (Office of New Americans State Network)؛ وهي ائتلاف يتشكل قوامه من الولايات الأمريكية التي لديها مكاتب أو موظفون مختصون بتنسيق شؤون شمول المهاجرين. وتتولى تنسيق شؤون هذه الشبكة مؤسستان، تتعاونان إحداهما مع الأخرى؛ وهما: مؤسسة «الخدمات التعليمية العالمية» (World Education Services) و«المجلس الأمريكي لشؤون الهجرة» (American Immigration Council). وقد أصبحت ولاية ماين، وبموجب الأمر التنفيذي الصادر من الحاكمة «ميلز»، الولاية التاسعة عشرة التي تنضم إلى هذه الشبكة، وسبقتها إلى ذلك ولاية يوتا (Utah) وولاية ويسكنسُن (Wisconsin) وولاية داكوتا الشمالية (North Dakota).

وقد ظهر، في أثناء تلك الإجراءات، توافق راسخ على ضرورة أن تُعزِّز ولاية ماين من سبل استقطابها الأمريكيين الجدد ودعمها إياهم، فضلاً عن الدعم الذي بدا في تلك الاجتماعات بشأن استحداث مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA) في الولاية. واستنادًا إلى هذه الإفادات، يضع هذا التقرير خطةً لإنشاء استحداث «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA)، ويقدم بعض التوصيات بشأن مجالات السياسة ذات الأولوية من ناحية المبدأ. ومن بين هذه المجالات:

- **توسعة فرص إتقان اللغة الإنجليزية وتعزيزها:** لدعم المهاجرين من العمال وأصحاب العمل، يجب أن يعمل «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA) في سبيل توسعة فرص إتقان اللغة الإنجليزية وتعزيزها وتمكين المعنيين بها من تحصيلها؛ فإتقان مهارات اللغة الإنجليزية، في غالب الأحوال، من أركان النجاح في الحياة المهنية.
- **تعزيز مسارات القوى العاملة ودعم ريادة الأعمال لدى المهاجرين:** لفتح الأبواب لمواهب الأمريكيين الجدد والاستفادة منها، ينبغي أن يضطلع «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA) بتعزيز المسارات المهنية، لا سيما للمهاجرين الذين يفدون إلى ولاية ماين ويتمتعون بالخبرات الواسعة على الصعيد التعليمي أو المهني، أو كليهما. وتستطيع الولاية، عن طريق «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA)، كذلك، أن تساعد الوافدين الجدد الذين ليست لديهم رُخَص للعمل، وذلك بأن تنشر المعلومات الدقيقة والمناسبة في حينها بخصوص السياسات الفدرالية النافذة بشأن الهجرة وسبل الدعم القانوني المتاحة، وذلك بقصد تهيئة هؤلاء الوافدين الجدد للمضي في مسار أشد كفاءةً يُعينهم على استحقاق شغل الوظائف التي يودون شغلها. فمن المُرجَّح، حسب الإحصاءات، أن يبدأ المهاجرون أعمالاً جديدةً تُسهِم في تعزيز اقتصاد الولاية، فضلاً عن شغلهم الوظائف التي يشتد عليها الطلب. ويجب على «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA) أن يعزز التنسيق بين الموارد المتاحة لمساعدة رواد الأعمال من المهاجرين على اكتساب المعارف بشأن وسائل الدعم المتاحة في الوقت الراهن بخصوص مشروعات الأعمال الصغيرة، وتمكينهم من الانتفاع بها، بما يُعزِّز من فرص نجاح أعمالهم هذه.
- **تعزيز التنسيق بين المنظمات والجهات المشاركة في دعم المهاجرين:** كان من بين الموضوعات التي ترددت أصداؤها في مختلف أنحاء الولاية موضوع الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات التابعة للولاية والمؤسسات المجتمعية ومقدمي خدمات

المساعدات الفنية والبلديات وإدارات المناطق التعليمية؛ إذ قد تسعى المجتمعات أو المدارس أو المؤسسات المجتمعية إلى تحصيل الموارد اللازمة لتمكينها من التعامل مع الزيادة الكبيرة في أعداد الوافدين الجدد، بينما قد ينظر غيرهم في المجالات المتاحة لاستقطاب المهاجرين بوصفها إحدى الإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع التوجهات الحاصلة في حركة القوى العاملة والسكان، في الوقت الذي قد تبحث فيه البلديات أو مجموعات الأعمال عن إستراتيجيات لتعزيز أماكن العمل والمجتمعات التي تفتح أبوابها لهؤلاء الوافدين.

- **متابعة السياسات الفدرالية النافذة بشأن الهجرة والتي تستطيع ولاية ماين الاستفادة منها، والإسهام فيها:** ترسم السياسات والممارسات والإجراءات النافذة على الصعيد الفدرالي مُحدِّدات قدرة ولاية ماين على استقطاب المهاجرين وشمولهم بين أبنائها بنجاح، وتَحُدُّ من هذه القدرة في غالب الأحوال، كذلك، حسب ما أبرزه النقاش الرفيع المستوى الذي أُجري في ولاية ماين مؤخرًا، وفي غيرها من الأماكن في مختلف أنحاء البلاد؛ ذلك أنها تسن السياسات التي تحكم مسألة رُخَص القوى العاملة التي تنفذ بشأن طالبي اللجوء. وينبغي لولاية ماين، وعن طريق «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA)، بوصفه جزءًا من «شبكة الولايات الداعمة لمكتب شؤون الأمريكيين الجدد » (ONA State Network)، أن تواظب على الإسهام في صياغة تلك السياسات الفدرالية وتوجيهها بما يصب في صالح المجتمعات المحلية في الولاية واقتصادها وشعبها.
- **جمع البيانات الدقيقة والمُحدَّثة بشأن فئات المهاجرين في ولاية ماين:** للنظر في الحاجات والوقوف على آثار وسائل التدخل والدعم، لا بد للولاية من تحصيل البيانات الدقيقة بشأن فئات المهاجرين الموجودين فيها. واكتساب الخبرة بخصوص هذه البيانات من شأنه، كذلك، أن يساعد «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA)، على الوقوف على الحاجات القائمة لدى مجتمعات المهاجرين وفهمها فهمًا دقيقًا وقياس وسائل التحسين اللازمة وتعزيزها.

ويثبت تاريخ تطور «مكاتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONAs) في مختلف أنحاء البلاد وجوب التعاون المستمر بين مختلف الوكالات المعنية على تحديد الأولويات والواجبات، فضلاً عن وجوب المواظبة على الاستعانة بمجتمعات المهاجرين والاسترشاد بآرائهم، بغية تعزيز قدرتهم على الإدلاء بآرائهم بشأن السياسات والبرامج ذات الصلة والاستهداء بها. ولتحقيق هذه الغاية، يرى واضعو هذه الخطة أنه من المُستحسَن اتخاذ ما يلي ذكره:

- إنشاء «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA)، وإلحاقه بـ «مكتب شؤون ابتكار السياسات والمستقبل» (GOPIF) التابع لمكتب حاكم الولاية، بما يتسق مع الدور الذي يضطلع «المكتب» (GOPIF) بأدائه بوصفه جهة التنسيق الرئيسة التي تتعاون مع بقية الوكالات التابعة للولاية وغيرها من الجهات المعنية على التصدي للمسائل العاجلة التي تواجه ولاية ماين على الأمد البعيد.
- استحداث مجلس للخبراء ليتولى إسداء المشورة إلى «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA)، على أن يكون أعضاؤه من أبناء مجتمعات المهاجرين في ولاية ماين وأن يكفل تمثيل مختلف المؤسسات والمجالات المعنية على تنوعها، ومنها مجالات المساعدات اللغوية والقانونية، وتطوير القوى العاملة، والأعمال التجارية وريادة الأعمال، ومؤسسات التعليم المحلي والتعليم العالي، وغيرها.

ويجب أن يتمتع «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA)، كذلك، وفي هذا السياق، بالقدرة على التصدي للحاجات الأعمّ التي تُورِدها الجهات المعنية بوصفها من الحاجات العاجلة لدى الأمريكيين الجدد، ومنها خدمات رعاية الأطفال والنقل والإسكان. ويقترح واضعو هذه الخطة، وبشأن المجالات المذكورة توًّا وغيرها، أن يضطلع «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA) بدوره بوصفه ملتقى للوكالات الحكومية والمحلية والمنظمات التي لا تهدف لتحقيق الربح ومؤسسات القطاع الخاص، وبوصفه كذلك موردًا يُعِينها على فهم الحاجات التي ينفرد بها المهاجرون في هذه المجالات والقطاعات المعنية فهمًا دقيقًا واستجلاء سبل التصدي لها.

وفي الاضطلاع بهذا الدور تجسيد للمهمة الرئيسة التي يُعهَد بها إلى «مكتب شؤون الأمريكيين الجدد» (ONA)؛ وهي الجمع بين الجهات المشاركة في دعم الأمن الاقتصادي للمهاجرين، وضمان تحقيق النجاح في التنسيق بينها، وتيسير المساعي المبذولة في سبيل شمولهم على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي على الأمد البعيد.

فللمهاجرين باع طويل في تعزيز الركائز الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها ولاية ماين؛ وذلك بفضل إسهامهم في توسعة اقتصاد الولاية والقوى العاملة فيها والمجتمعات المحلية التي يتشكل منها نسيجها والثقافة التي تُثريها، وتعزيز ذلك كله. وللمهاجرين، كذلك، اليد الطولى في بث روح الحياة في المجتمعات المحلية التي تتشكل منها ولاية ماين وتعزيز اقتصادها من أجل أجيال المستقبل، في خضم تلك التحديات البالغة التي تواجهها الولاية من ناحية تركيبتها السكانية.